مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المتغيرات الاقليمية وأُثرها على الاستقرار السياسي في العراق: دراسة في الفاعلين الايراني – التركي
اسم الكاتب: م.د. سليم كاطع علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7163
تاريخ الاسترداد: 2025/06/17 12:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغيرات الاقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق: دراسة في الفاعلين الايراني ــ التركي

م.د.سليم كاطع علي(*)
E-mail: selimali74@yahoo.com

الملخص

اسهم الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ في خلق بيئة اقليمية مناسبة للقوى الاقليمية لاسيما تركيا وايران من اجل تعزيز حضورها الاقليمي وتوسيع نطاق مصالحها القومية خصوصاً وان تدمير قدرات العراق العسكرية وانهاء دوره الاقليمي قد حفزهما لطرح مشاريعهما الاقليمية والتي ارتكزت على عدد من الاهداف سعت من خلالها لإبراز تفوقها العسكري والاقتصادي وحماية امنهما القومي، فضلاً عن احياء نزعتهما التوسعية في المنطقة.

ومما ساعد على ذلك ان المنطقة اصبحت تشهد فراغاً امنياً بعد اختلال التوازن الاقليمي لصالحهما، اذ ان الحرب على العراق اعطت دفعة قوية لاي دور اقليمي تركي او ايراني في المنطقة، الامر الذي حفز طموحاتهما وتطلعاتهما لأداء دور اقليمي رئيس ومهيمن في المنطقة.

المقدمة

ادى الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والفراغ الاستراتيجي الذي تركه الى بروز قوى اقليمية في مقدمتها تركيا وايران سعت كل منهما الى توسيع نفوذها في المجال

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

الاقليمي الجيوستراتيجي. فتركيا تحولت من دولة منعزلة نسبياً عن محيطها الاقليمي الى دولة اقليمية فاعلة ذات علاقات واسعة ومتعددة الجوانب مع دول المنطقة، ترافق ذلك مع سعي ايران للهيمنة على المنطقة وتوسيع مجال نفوذها الاقليمي مستغلة خروج العراق من معادلة الموازن الاقليمي لها، الامر الذي اسهم في بروز دورها الاقليمي وتمدده في المنطقة.

فالادوار الاقليمية لتركيا وايران شهدت مرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣ نظراً للتحديات الامنية من جهة، وللفرص الكبيرة التي خلفها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية امام الدولتين من جهة اخرى، فكل من تركيا وايران ترى في العراق مجالاً حيوياً على المستويين السياسي والاقتصادي، ومن ثم فان العراق تاريخياً وجغرافياً وبسبب تركيبته العرقية والدينية هو امتداد للأمن القومي التركي والايراني.

وفي ضوء ما تقدم، فان اهمية دراسة السياستين التركية والايرانية تنطلق من كونهما دولتان مجاورتان للعراق، فضلاً عن ادوارهما المؤثرة في انماط التفاعلات الاقليمية والدولية، وامكانية تاثيرها على الامن الوطني العراقي، فكل من تركيا وايران تسعى الى ان تكون القوة الاقليمية الرئيسة في المنطقة والمستحوذة على القدر الاكبر من النفوذ الاقليمي، لاسيما وان هناك محفزات في داخل الدولتين تدفعهما بالسير باتجاه تحقيق التفوق الاقليمي، فضلاً عن وجود فرص تتمثل بالتحولات الاقليمية والفراغ الامني الذي خلفه احتلال العراق، وتعثر المشروع الامريكي في المنطقة، كل ذلك تطلب تفعيل الادوار الاقليمية لتركيا وايران، التي ربما قد تتقاطع او تتفق وفقاً للمصالح القومية لكل دولة، وهو ما ينعكس بالضرورة على طبيعة التفاعلات السياسية التركية والايرانية، وهل هي تفاعلات تعاونية ام تنافسية؟.

وفي ضوء ما تقدم فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة وكما يلي:

المبحث الاول: مقومات القوة الايرانية

المبحث الثاني: مقومات القوة التركية

المبحث الثالث: اثر التنافس الايراني ـ التركي على الاستقرار السياسي في العراق

المبحث الاول: مقومات القوة الايرانية

ترتبط قوة أية دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه القدرات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والبنية الاقتصادية والعسكرية، والتي تتيح للدولة إمكانية التحرك لان تؤدي دوراً اقليمياً مؤثراً في سلوك الدول الأخرى وسياستها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.

وفي ضوء ما تقدم تتأتى الأهمية الجيوستراتيجة لإيران من أهمية موقعها الجغرافي، فإيران تقع بين خطي عرض(٢٥ . ٤٠) شمالاً، وبين خطي طول (٤٤ . ٦٣) درجة شمالاً وتحدها أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان من الشمال، والعراق وتركيا من الغرب، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب من الجنوب .

وتبلغ المساحة الإجمالية لإيران نحو (١.٦٤٨) مليون كم٢، وهي مساحة تعادل خمس مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تعادل مساحة الجزر البريطانية وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا وألمانيا مجتمعة. وتمثل مساحة إيران نحو (٦٦,٥%) بالنسبة إلى إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي، كما تعادل نحو (١١,٧%) من مساحة الوطن العربي، وبهذه المساحة فهي تعادل نحو (١,٢%) من مساحة العالم .

وتُعد إيران الدولة الأكثر كثافة من حيث عدد السكان مقارنة بدول الخليج العربي، إذ بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات الأمم المتحدة الصادرة في عام ٢٠١٤ نحو (

٧٨,٥) مليون نسمة ، ويتوقع أن يصل العدد إلى نحو (٨٣,٧) مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ .

كما أصبحت إيران في موقع جيوسياسي مهم لوقوعها بين منابع النفط المهمة في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. وزاد من أهمية ذلك الموقع إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوربا بآسيا براً. إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين، وكذلك تُعد إيران الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وقد إزدادت أهمية إيران أكثر بعد اكتشاف مصادر الطاقة في بحر قزوين .

ومما يزيد من أهمية إيران إطلالتها على مضيق هرمز الذي يُعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق بأهمية إستراتيجية عالمية، إذ تستطيع القوى التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، إذ يُنقل من خلال هذا المضيق يومياً نحو (١٧) مليون برميل من النفط، ونحو (٣,٥) بليون متر مكعب من الغاز يومياً، أي ما يعادل نحو (٤٠%) من الاحتياجات النفطية المنقولة بحرياً، ونحو (٢٠%) من حاجة العالم النفطية، وتجتازه يومياً من (٢٠ ـ ٣٠) ناقلة نفط .

ولا شك فان تمتع إيران بموقع جغرافي مهم سوف يتيح لها فرصة ممارسة دور إقليمي مؤثر في كافة تفاعلات المنطقة، إذ وصف زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق إيران بـ:" المحور الجيوبوليتيكي في إطار منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة أخذه في عين الاعتبار لدى رسم سياساتها تجاه هذه المنطقة" .

أما على صعيد الأهمية الاقتصادية لإيران، فتمتلك إيران ثروة نفطية هائلة، إذ يُقدر الاحتياطي النفطي الإيراني بنحو (٩٥) مليار برميل، وهي تلي احتياطي كل من

المملكة العربية السعودية والعراق من النفط التي تُقدر بنحو (٢٦٠) و (١١٥) مليار برميل على التوالي .

فضلاً عن ذلك فان إيران تمتلك إلى جانب النفط احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي، إذ تشير التقديرات إلى أن الاحتياطي الإيراني من الغاز الطبيعي يبلغ نحو (٩٤٠) تريليون متر مكعب، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية من حيث الاحتياطي العالمي .

فضلاً عن ذلك، فان الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها إيران أتاحت لها إمكانية حيازة قدرات عسكرية كبيرة انطلاقاً من إن القدرات العسكرية لابد من أن تستند إلى قاعدة اقتصادية متينة، إذ يُقدر عدد القوات المسلحة الإيرانية (الجيش والحرس الثوري) وفقاً لمؤشرات عام ٢٠١٠ بنحو (٥٢٣) ألف جندي، كما تمتلك إيران نحو (٢٥٧) سفينة حربية بينها ثلاث غواصات روسية، و(٢٦) سفينة دعم، و(٤٣) زورقاً صاروخياً، منها أربعة زوارق تصنف زوارق صاروخية رئيسة، وخمسة زوارق ألغام، و(٢١) زورقاً برمائياً .

ولا شك فان القدرات العسكرية التي تمتلكها إيران أتاحت لها قدرة كبيرة على الحركة والمناورة السياسية تجاه دول الجوار الجغرافي، ومن ثم إنها تستطيع من خلال قدراتها العسكرية ممارسة سياسة إقليمية مؤثرة وذات وزن كبير، من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

ومما تقدم نخلص إلى إن إيران تُعد قوة مؤثرة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية، وامتداداتها الدينية والمذهبية، وهو ما منحها ثقلاً جيوستراتيجياً ضمن قابليتها المحدودة لا سيما في منطقة الخليج العربي، إذ أن الأهمية الجغرافية فضلاً عن الإمكانيات والقدرات الكبيرة التي تتمتع بها إيران على الصعيد الاقتصادي جعلت منها دولة ذات ثقل اقتصادي كبير من خلال احتياطياتها من النفط والغاز الطبيعي،

وهو ما يمنح إيران ميزة في التأثير على الأسواق العالمية المستهلكة لمصادر الطاقة، ومن ثم يمكن استخدام تلك الميزة كورقة ضغط على الدول الأخرى سواء في بيئتها الإقليمية أو الدولية.

المبحث الثاني: مقومات القوة التركية

ان التأثير السياسي الدولي لكي يكون فاعلاً ومؤثراً، لا بد ان يستند الى مجموعة شروط تضفي عليه درجة من المصداقية. فالدولة تؤثر في قرارات الدول الاخرى بفعل قدرتها، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية، وانما تشمل كل قدرات الدولة المادية منها والمعنوية، الامر الذي يفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجياً في سلوك الاخرين، وبما يتناسب مع اهداف حركتها السياسية الخارجية، وعلى نحو يضمن لها حماية وتحقيق مصالحها القومية.

وبقدر تعلق الامر بتركيا، فأنها تمتلك من مقومات وعناصر القوة بما يمكنها من ممارسة سياسة خارجية تستطيع من خلالها التأثير في قرارات الدول الاخرى، وبما يحقق اهدافها ومصالحها، وهذه المقومات تتمثل بالمقومات الجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية.

١. المقومات الجغرافية.

يحدد العامل الجغرافي المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، وتأثيرها سلباً أو إيجاباً في قوة الدولة.

ان دراسة اي ظاهرة سياسية ومنها السياسة الخارجية لاي مجتمع انساني لا يتم بمعزل عن وعائه الجغرافي، فالموقع الجغرافي للدولة يؤدي دوراً مهماً في امنها واستقرارها وبقائها، من خلال اسهامه في توجيه السياسة الخارجية وطبيعة الانشطة الاقتصادية التي تمارسها الدولة في اطار حدودها الاقليمية.

ان الموقع الجغرافي المهم لتركيا شكل منذ القدم مرتكزاً اساسياً من مرتكزات سياستها الخارجية، ومنحها قدرة كبيرة على التفاعل الحيوي مع محيطها الاقليمي.

اذ تقع تركيا غرب قارة اسيا، وفي منطقة اسيا الصغرى، وتقسم الى قسمين جغرافيين هما: تركيا الاسيوية (الاناضول)، وتركيا الاوربية، وهي جزء من اوربا، ويحدها بلغاريا واليونان وبحر ايجة غرباً، وجورجيا وارمينيا والبحر الاسود شمالاً، وايران شرقاً، والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوباً .

وتركيا هي دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وهو موقع من النادر ان تتمتع به دولة بالمكانة الجغرافية التي تتمتع بها تركيا، وللمقارنة فان مساحة تركيا اكبر من ولاية تكساس بقليل، وتساوي تقريباً مساحة المانيا واسبانيا مجتمعتين، كما ان اشتراكها بحدود مختلفة مع اكثر من دولة منحها حرية اكبر في اختيار السياسات او التحالفات انطلاقاً من كونها دولة محورية في مجالها الجغرافي.

فضلا عن ذلك، فقد تميزت تركيا بموقع استراتيجي مهم لتحكمها التام في المضايق، المجرى المائي الوحيد الذي يربط بين البحر الاسود والدول المطلة عليه من جهة، وبين البحر الابيض المتوسط ودوله وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أخرى، وقد كان حلم روسيا القيصرية الوصول الى المياة الدافئة عبر المضايق التركية.

اما من ناحية التضاريس فسطح تركيا عبارة عن هضبة تُعرف بهضبة الاناضول، وتتمركز في وسط البلاد بحيث تحجز شريطاً ساحلياً يمتد بإمتداد السواحل البحرية التركية، وفي الجنوب منها جبال طوروس التي يتراوح ارتفاعها ما بين (١٨٠٠ - ٣٠٠٠ متر)، وفي الشرق هضبة ارمينيا الجبلية الوعرة المسالك، وتشغل ربع مساحة تركيا وتتصل بهضبة الاناضول .

كما تمتاز تركيا بوفرة الموارد المائية فيها نتيجه للاحوال المناخية والتضاريس التي منحتها شبكة واسعه من المجاري المائية، بعضها يصب في البحر المتوسط وأخرى في

البحر الاسود وقسم يتجه صوب بحر أيجة ومرمرة، ومنها ماهو ذو تصريف داخلي أو أنهار حدودية أو مشتركة مع دول أخرى، وتحظى تركيا بغزارة التساقط السنوي، إذ يصل معدله الى ٦٧٠ ملم أي ١٨ مليار م٣ سنوياً غير ان ٦٤% منه يتم فقدانها بالتبخر .

٢. المقومات الاقتصادية.

تُعد القوة الاقتصادية عنصراً مهماً من عناصر الدولة، فالعامل الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في السياسة الخارجية، فاذا كانت البنية الاقتصادية متوازنة انعكس ذلك ايجابياً على السياسة الخارجية مما يجعل الدول تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الخارجية، اما اذا كانت الدولة تعاني من خلل في بنيتها الاقتصادية فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على سياستها الخارجية من خلال محاولاتها الحصول على موارد اقتصادية كالمنح والمساعدات والقروض للخروج من ازمتها الاقتصادية، وهو ما يجعل الدولة رهينة لاهداف ومصالح الدول المقرضة، مما يترتب عليه فقدان استقلالية قرارها السياسي.

يؤثر العامل الاقتصادي تاثيراً كبيراً في استقرار البيئة الداخلية التركية، اذ تقدم تركيا نموذجاً مميزاً في الاقتصاد مما انعكس على الوضع الداخلي، اذ ادى النجاح الاقتصادي الى نجاح داخلي وكذلك الى نجاح على صعيد السياسة الخارجية.

لقد لعب الاقتصاد التركي دوراً هاماً في بروز قوة تركيا وفي سياستها الخارجية، ولعل ابرز مؤشرات ذلك هو ما حققه الاقتصاد التركي من انجازات اقتصادية لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، اذ ارتفع الناتج القومي الاجمالي بين عامي ٢٠٠٢. ٢٠٠٨ من (٣٠٠) مليار دولار الى (٧٥٠) مليار دولار بمعدل نمو حقيقي بلغ نحو (٧،٤%)، كما ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في المدة نفسها من (٣٣٠٠) دولار الى (١٠،٠٠٠) دولار ، فضلاً عن الانخفاض المستمر في معدلات النمو والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات،

وهو ما جعل تركيا تحتل المرتبة السادسة عشر في ترتيب اكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، كما اصبح ترتيبها السادس على المستوى الاوربي، وضاقت الفجوة ولاول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الاوربية.

وتتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة، فضلاً عن موقعها المتميز، مما جعل منها بلداً ذا اقتصاد مركب ومعقد يدمج الحداثة الصناعية والتجارة والخدمات المتطورة مع القطاع التقليدي الزراعي، فهي تحتل المرتبة الاولى عالمياً في انتاج البندق والمشمش والتين، والمرتبة الثانية عالمياً في انتاج الزجاج المسطح والثالثة في تصدير اجهزة التلفاز، وتقع ضمن قائمة الخمسة الاوائل في انتاج الذهب والثامنة عالمياً في صناعة البناء والسفن.

ان قيام تركيا بتطوير قاعدة صناعية متطورة جعل الاقتصاد التركي من بين الاقتصاديات الاقليمية الاكثر ديناميكية، اذ يمثل القطاع الصناعي من الاقتصاد الكلي لتركيا نحو (٢٩،٨%)، والقطاع الزراعي نحو (١١،٧%)، في حين احتل قطاع الخدمات على نحو (٥٨،٥%).

كما ترتكز تركيا في قاعدتها الصناعية على بنية سكانية شابة، اذ وصل عدد سكانها الى نحو (٧٥,٨) مليون نسمة حسب احصائيات عام ٢٠١٤ ، وبذلك تحتل تركيا المركز (٧١) عالمياً من حيث عدد السكان، ويتوقع ان يصل عدد سكانها الى نحو (٨٣،٩) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ . ويبلغ تعدد القوة العاملة في تركيا نحو (٢٣،٥) مليون نسمة، ويوظف القطاع الزراعي (٣٥%) من قوة العمل في البلاد، لاسيما وان معدل المواليد في تركيا يمثل نسبة (١،٠٩%) مما يجنب تركيا الكثير من ازمات البنى التحتية التي تعاني منها اغلب الدول النامية . ومن ثم يؤهلها للقيام بدور مهم وفاعل على الصعيد الاقليمي والدولي، اذ يذهب احمد داود اوغلو وزير الخارجية التركي

السابق الى: "ان البنية السكانية والديناميكية التي تتمتع بها تركيا تُعد عنصراً مهماً من مقاييس القوة، والتي لا بد ان تؤخذ في الحسبان على صعيد علاقاتها الخارجية" .

٣. المقومات العسكرية.

تؤثر القدرات العسكرية للدول في سياستها الخارجية، من خلال دورها في تحديد طبيعة القرار السياسي الخارجي الذي يتخذه صانع القرار فيما يتعلق بخدمة مصالح الدولة وتحقيق اهدافها المختلفة.

فالدبلوماسية لا تستطيع لوحدها ان ترفع من مكانة الدولة، ودورها على الصعيد الاقليمي والدولي دون اعتمادها على القوة العسكرية التي هي من اهم عوامل السياسة الخارجية، فعندما تفشل الطرق الدبلوماسية في حل مشاكل الدولة مع المجتمع الدولي، فمن الممكن ان تلجأ الى الحلول القسرية، فاللجوء الى استخدام القوة العسكرية امر وارد في الدفاع او الهجوم للتأثير في سلوك الدول الاخرى بهدف الوصول الى افضل المواقف في حل المشاكل المعنية بها الاطراف الدولية المختلفة.

تمتلك تركيا قوة عسكرية مهمة تؤهلها للقيام بدور فاعل على الصعيد الاقليمي، اذ يُعد الجيش التركي ثاني اكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الامريكية، وهو ثامن اكبر جيش على المستوى العالمي من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، متفوقاً بذلك على الجيشين الفرنسي والانكليزي مجتمعين، دون احتساب الاحتياط التركي البالغ (٣٨٠) الف جندي .

اما على صعيد النفقات العسكرية العالمية فقد احتلت تركيا المرتبة الرابعة عشرة عالمياً في عام ٢٠٠٤ بميزانية دفاع بلغت نحو(١٠،١) مليارات دولار، والمرتبة الثانية بعد اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط ، وقد أسهم البرنامج التركي المكثف لتحديث الجيش والذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٩٦ بدور كبير في تطوير وزيادة القدرات

العسكرية التركية، اذ خصص في النهاية نحو (١٥٠) مليار دولار على مدى ثلاثين عاماً لتطوير القوة الكلية للجيش وزيادة فاعليته .

وتُعد المؤسسة العسكرية التركية من بين اقوى مؤسسات الدولة واكثرها تنظيماً، وتنبع هذه الاهمية من التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها بالاستقلالية في اختيار عناصرها القيادية، ووضوح رؤيتها بشأن دورها والاهداف العليا للدولة، كونها المسؤولة عن الحفاظ على الامن القومي التركي داخلياً وخارجياً .

ومما تقدم يتضح ان تركيا بموقعها المهم والمؤثر كونها دولة مترامية الاطراف وسط أرضٍ واسعة بين قارتي أوربا وآسيا، مما يجعلها بلد مركزي ذو هويات أقليمية متعددة، فضلاً عن قدراتها الاقتصادية، وقوتها العسكرية، تشكل عناصر رئيسة تدفع بتركيا الى البروز كقوة اقليمية فاعلة في قضايا المنطقة.

المبحث الثالث: اثر التنافس الايراني ـ التركي على الاستقرار السياسي في العراق

ان تحليل عوامل القوة التي تمتلكها تركيا وايران يشير الى ان التنافس في العلاقات بين البلدين امر طبيعي لبلدين مهمين، وانها لم تكن تسير باتجاه اضعاف كل طرف للطرف الاخر، لان من يسعى لاضعاف الطرف الاخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، ومن ثم كان هناك اتجاه بان كل من تركيا وايران لا ينظر كل منهما للآخر بانه عدواً او خصماً بل صديقاً وشريكاً وجاراً حسناً، ترجمته لاحقاً السياسات المتبادلة القائمة على المصالح المشتركة دون الركون الى تعميق الخلافات ولا سيما ان كلتا الدولتين تختلفان دينياً وآيديولوجياً وكذلك في طبيعة النظام السياسي القائم في كل منهما.

ان طبيعة التحديات الامنية التي اتسمت بها البيئة الاقليمية فرضت على تركيا وايران قيام علاقاتهما الثنائية على قاعدة التعاون المشترك وتبادل المصالح تحقيقاً لمصالحهما القومية، مما ادى الى تعزيز التعاون الامني الاستراتيجي بينهما، وهو ما تمت ترجمته في عام ٢٠٠٤ بالتوقيع على الاتفاق الامني الذي صنف بموجبه حزب العمال

الكردستاني كمنظمة ارهابية ، فضلاً عن سعي ايران الى ضمان حياد تركيا في اية مواجهة عسكرية محتملة مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب، او اي حظر اقتصادي ضدها نظراً لعضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي وتحالفها التقليدي مع الولايات المتحدة الامريكية.

يشكل تحقيق الاهداف والمصالح سواء لتركيا او ايران دافعاً رئيساً لتنمية العلاقات بين البلدين، وهذا ما صرح به الرئيس الايراني السابق محمود احمدي نجاد في عام ٢٠٠٧ عندما اشار الى: "ان علاقات التعاون الثنائي بين طهران وانقرة تتعزز يوماً بعد يوم، وليس بامكان اي عامل خارجي التأثير في هذه العلاقات"، كما صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بقوله: "ان تركيا تنطلق في علاقاتها مع ايران وفق مصالحها ولا تستدعيها مصالح الآخرين".

وفي هذا الاطار فان خروج العراق بعد عام ٢٠٠٣ من معادلة التوازن الاقليمي اسهم في بروز الدور الاقليمي لتركيا وايران وتصاعد نفوذهما في العراق، مما ادى ال ىتوثيق علاقاتهما الثنائية وتنسيق الجهود لمواجهة اية تطورات قد تنتج عن الوضع في العراق. فالعراق بعد تغيير النظام السياسي فيه اصبح ساحة للتنافس بين تركيا وايران، الا انه يمكن وصفه بكونه (تنافس منضبط)، اي تنافس لا يصل الى حد التصادم بين الطرفين، رغم انه قد يؤدي الى امكانية توتر في العلاقات الثنائية.

فلكل من تركيا وايران مصالح واهداف في العراق تسعى كل منهما الى تحقيقها وحمايتها، ولذلك من الطبيعي ان يبرز تناقض او يولد تنافساً قد يؤثر في علاقاتهما ولعل ابرز صور ذلك التنافس هو التنافس حول الشكل الانسب لنظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اذ تسعى الدولتان الى دعم نموذج حكم ينسجم مع مصالح كل طرف، فتركيا تدعم نظام حكم علماني، في حين تدعم ايران نظام حكم اسلامي في العراق. فضلاً عن ان تركيا تؤيد وجود حكومة مركزية قوية يكون فيها تمثيل لكافة

الاطياف العراقية، مقابل سعي ايران الى ضمان وجود حكومة تكون بعيدة عن التأثيرات العربية والغربية، وقريبة من السياسة الايرانية.

ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ وفر لتركيا وايران فرصة تاريخية لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية عبر زيادة فاعلية التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، إذ إن اختلال معادلة التوازن الإقليمي الاستراتيجي بعد خروج العراق من تلك المعادلة، وظهور خريطة جديدة للتوازنات الإقليمية، أتاح للدولتين فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثر.

لقد حرص حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢ على تبني رؤية سياسية تركية مختلفة، من خلال صياغة سياسة خارجية تقوم على اتباع سياسة متوازنة على كافة المستويات الداخلية والاقليمية والدولية، من خلال التركيز على المصالح القومية التركية، واعادة صياغتها وتقديمها في اطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الدولية والاقليمية المتعددة من جهة اخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية تركيا كقوة اقليمية عن المصالح الغربية.

ومما زاد من تلك التوجهات هو بروز متغيرات اخرى تمثلت في ازدياد قوة ونفوذ ايران على صعيد المنطقة عموماً وفي العراق بصورة خاصة، فضلاً عن تداعيات المشروع الامريكي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، بما يعني تراجعاً تركياً في علاقات التوازن الاقليمي، الامر الذي يتطلب اعادة توجيه السياسة التركية الاقليمية في المنطقة عموماً والوضع العراقي خصوصاً لتعزيز موقع تركيا في التوازنات الاستراتيجية.

بعبارة اخرى، يُعد العراق من اهم اولويات السياسة الخارجية التركية، اذ ترى تركيا في العراق مجالاً تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، وهنا يشير احمد داود اوغلو بان

علاقة تركيا بالعراق: "لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة، بل تمتد الى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد".

من جانب آخر تُعد المصلحة القومية والنفوذ الاقليمي لإيران هو الموجه الرئيس لسلوكها في المنطقة، ودافعاً لتحقيق مشروعها الاقليمي في الهيمنة والنفوذ على مجمل تفاعلات المنطقة. فايران وعلى الرغم من الخطاب القيمي والاخلاقي الذي يتبناه النظام الايراني، وما يرفعه من شعارات يبقى عامل المصلحة القومية العامل والمحرك الرئيس للسياسة الخارجية الايرانية تجاه محيطها الاقليمي والدولي.

فالعراق وفق التصور الايراني هو من اهم اولويات السياسة الخارجية الايرانية، اذ ترى فيه مجالاً تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، وهذا ما عبر عنه الرئيس الايراني السابق احمد نجاد خلال زيارته الى العراق في ٢٠٠٨/٣/٢ اذ اعلن ربط امن بلاده بأمن العراق قائلاً: "ان بلاده مستعدة لإحلال الامن الكامل في العراق لأن امن العراق هو من امن ايران".

اذ تتلخص المصالح الحيوية الايرانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بعدة مصالح اهمها:

١. الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية والحيلولة دون تفككه الى كيانات منفصلة ومستقلة.

٢. تحقيق الاستقرار في العراق والحيلولة دون استمرار لحالة الفوضى لكي لا تمتد اليها.

٣. الحرص على قيام دولة صديقة غير معادية لايران.

٤. التحقق من ان الوجود الامريكي في االعراق لن يشكل تهديداً لوجود الجمهورية الاسلامية في ايران.

وعليه فقد وجدت ايران في دور تركيا في المنطقة بانه دور بديل عن الدور السابق للعراق كقوة اقليمية موازنة لايران وكابحة للطموحات الايرانية في السيطرة على المنطقة

واضعة امامها التحركات التركية تجاه سوريا في محاولة منها لخلق فجوة في التحالف الايراني ـ السوري، وما يؤكد ذلك هو دور الوساطة التركية بين سوريا والكيان الصهيوني بعد حرب تموز ٢٠٠٦ ، فضلاً عن ادراك ايران بان التحرك التركي في العراق وسوريا له خطورته الكبيرة على المصالح الايرانية في كلا البلدين اللذان اصبحا يشكلان الركيزة الرئيسة للنفوذ الاقليمي الايراني، مما يؤثر على دور ايران في المنطقة مستقبلاً.

وفي اطار تلك الرؤية، ولادراك كل من تركيا وايران لاهمية العراق اقليمياً فقد اتصفت طبيعة علاقات تركيا وايران مع العراق بتغليب المصالح القومية لتلك الدولتين على حساب مصالح العراق الوطنية، فضلاً عن استغلال الدولتين لظروف العراق التي تتسم بالضعف بهدف خلق اكبر قدر من المنافع وتوسيع مجال نفوذهما فيه.

ان تنوع صور التنافس والمصالح بين تركيا وايران في العراق لا ينفي وجود مصالح مشتركة للدولتين تسعيان الى تحقيقها لعل اهمها منع قيام دولة كردية في شمال العراق الذي يمكن ان يكون بداية لتجزئة الدولتين، الامر الذي فرض على تركيا وايران التفاهم والتعاون للحيلولة دون تحقيق ذلك كونه قد يؤدي الى تشجيع النوازع الانفصالية لاكراد تركيا وايران. فضلاً عن العمل على منع عودة العراق كقوة اقليمية مؤثرة في ميزان القوى الاقليمية بعد ان اختل التوازن لصالح تركيا وايران، مما قد يربك حسابات الدولتين لا سيما في توسيع مجال النفوذ ليس في العراق فحسب بل وفي منطقة الخليج العربي.

ومما تقدم يتضح ان الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ادى الى زيادة الفرص المتاحة اما تركيا وايران لملء الفراغ الامني الذي خلفه ذلك الاحتلال، مما ادى الى حدوث تشابك وتداخل في المصالح بين تركيا وايران، بما ينعكس على طبيعة العلاقات الثنائية التي اخذ يسودها الترقب والحذر من تحرك كل دولة في المحيط الاقليمي. الا ان التداعيات الامنية الخطيرة التي تنامت بعد احتلال العراق لا سيما فيما يتعلق

بالتهديدات الكردية خففت من ذلك الحذر ودفعت بتركيا وايران الى انتهاج سياسة امنية تعاونية لمواجهة تلك المخاطر التي تواجه الدولتين، والتقليل من مخاطرها على الامن القومي للدولتين.

الخاتمة

اسهم الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ في خلق بيئة اقليمية مناسبة للقوى الاقليمية لاسيما تركيا وايران من اجل تعزيز حضورها الاقليمي وتوسيع نطاق مصالحها القومية خصوصاً وان تدمير قدرات العراق العسكرية وانهاء دوره الاقليمي قد حفزهما لطرح مشاريعهما الاقليمية والتي ارتكزت على عدد من الاهداف سعت من خلالها لإبراز تفوقها العسكري والاقتصادي وحماية امنهما القومي، فضلاً عن احياء نزعتهما التوسعية في المنطقة.

لقد سعت كل من تركيا وايران الى استغلال الفرص المتاحة امامهما لاسيما وان المنطقة اصبحت تشهد فراغاً امنياً بعد اختلال التوازن الاقليمي لصالحهما منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما دفعهما الى طرح مشاريعهما الاقليمية وتوسيع مجال مصالحهما القومية وتعزيز مكانتهما الاقليمية، ومما عز من ذلك التوجه ان الحرب على العراق اعطت دفعة قوية لاي دور اقليمي تركي او ايراني في المنطقة، الامر الذي حفز طموحاتهما وتطلعاتهما لأداء دور اقليمي رئيس ومهيمن في المنطقة.

وعلى اثر ذلك دخلت التفاعلات السياسية التركية ـ الايرانية مرحلة جديدة تميزت بالتقاطع والتعارض في المصالح بين الدولتين في النطاق الاقليمي، وفي العراق على وجه التحديد بوصفه مصدراً هائلاً للطاقة وسوقاً كبيراً للإستهلاك وموقعاً جغرافياً مهماً، مما دفع تركيا الى توسيع نفوذها على الاقل لموازنة النفوذ الايراني ليس في العراق فحسب بل وفي الساحة الاقليمية، فضلاً عن ان التحديات التي خلفها الاحتلال الامريكي للعراق ولاسيما الامنية منها اثر في زيادة التقارب بين البلدين بشكل اكثر من السابق

نتيجة لظهور مصالح مشتركة بينهما وفي مقدمته زيادة مخاطر التحديات الامنية المشتركة والمتمثلة بالتهديدات الانفصالية الكردية مع حصول اكراد العراق على وضع شبه مستقل.

وعليه يمكن القول بان السياسة الاقليمية لكل من تركيا وايران ارتكزت على قاعدة المصالح والمنافع المشتركة، على الرغم من الاختلافات الدينية والآيديولوجية، فضلاً عن تباين فلسفة النظام السياسي القائم في كلا البلدين، وهو ما يعني تشجيع الحوار والتفاهم بعيداً عن اجواء التوتر والتقاطع في تلك المصالح خدمة لاهدافهما ومصالحمها في المنطقة، والتي ستكون محصلتها على حساب المصلحة الوطنية للعراق في المستقبل.

قائمة المصادر

1. **Douglas Jackson , Political and Geographic Relationship, Prentice Hall,Englewood Cliffs, New Jersey, 1964\ .**
2. **The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2009.**
3. **The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2015**

٤. ابراهيم اوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ٢٠١٠.

٥. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ٢٠١١.

٦. ادريس هاني، تركيا: انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الثالث، حزيران ٢٠١٢.

٧. ارش بومند، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني ـ الأمريكي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٤، حزيران ١٩٩٩.

٨. آمنة ابو حجر، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، الطبعة الاولى، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

٩. جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٢، ١٩٩٥.
١٠. جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، الطبعة الاولى، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩.
١١. جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف للنشر، ١٩٩٨.
١٢. حميد فارس حسن، السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
١٣. خالد محسن جابر اليعقوبي، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣.
١٤. روجر اوين، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الطبعة الاولى، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٤.
١٥. روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧.
١٦. سعد عبيد السعيدي، العرب... والعثمنة الجديدة، كراسة استراتيجية، الطبعة الاولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (١٣)، ٢٠١٣.
١٧. صباح محمود مُحَمَّد وعبد الامير عباس ، السياسة المائية التركية ، مطبعة المتوسط ، بيروت ،١٩٩٨.
١٨. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
١٩. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٢٠. عبد الجليل زيد موهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٢.
٢١. علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيو. سياسية والجيو ـ استراتيجية: النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، في: مجموعة باحثين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت)، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ٢٠١٠.
٢٢. فتحي مُحَمَّد مصيلحي، خريطة القوى السياسية وتخطيط الامن القومي بالشرق الاوسط والمنطقة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠١.
٢٣. لقاء مكي، التعريف بالمشروع الايراني (مكوناته، ادواته، اهدافه، مصادر قوته)، في: مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الاولى، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢.

٢٤. محمّد السعيد ادريس، تركيا والامن في الخليج، اوراق الشرق الاوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد ٤٣، ٢٠٠٩.
٢٥. محمّد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها، في: مجموعة باحثين، الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٠.
٢٦. محمّد صلاح محمود، الاتفاقيات الامنية المعقودة بين تركيا وايران: دراسة في الاسباب والنتائج، في: مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، الطبعة الاولى، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، ٢٠١٠.
٢٧. محمّد عتريس، معجم بلدان العالم، الطبعة الاولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٢.
٢٨. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان انموذجاً (١٩٩٠ ـ ٢٠١١)، الطبعة الاولى، بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠١٢.
٢٩. مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢.
٣٠. نبيل خليفة، تركيا اردوغان ... والصين: رهانات جديدة.. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الاولى، العدد الاول، ايلول ـ تشرين الاول ٢٠٠٩.
٣١. نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١.
٣٢. هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العالمية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣.

Regional variables and their impact on political stability in Iraq: a study in Turkish-Iranian actors

Instructor Dr. Saleem Qata'a Ali

Abstract

Shares of the US occupation of Iraq in 2003 to create a regional environment suitable for regional powers, particularly Turkey and Iran to strengthen the regional presence and expand its national interests and especially to destroy Iraq's military capabilities and ending regional cycle upturn to launch regional projects which was based on a number of objectives which sought to highlight economic and military superiority and protection of national security, as well as revive expansionist already got ' em in the region .

It helped that the region is experiencing a security vacuum after the regional imbalance in their favour, since the war on Iraq has given a boost to any Turkish or Iranian regional role in the region, which prompted the ambitions and aspirations of regional head role, dominating the area .